

Distr.: General  
21 July 2017  
Arabic  
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد راميريز كارينيو . . . . . (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

**مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو**  
(تابع) (A/AC.109/2017/L.12 و A/AC.109/2017/L.13)

عليها؛ مما حال دون تحقيق إمكاناتها. وقد آن الأوان بالفعل لتعود بورتوريكو إلى أسرتها في أمريكا اللاتينية. وختم قائلاً إن وفد بلده يدعو حكومة الولايات المتحدة إلى السماح لشعب بورتوريكو بالتمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وإلى أن تعيد له في الوقت ذاته أراضيه وتحمل تكاليف تطهير المناطق المستخدمة لأغراض المناورات العسكرية. إن قضية بورتوريكو حرة ومستقلة قضية أساسية ذات صلة مباشرة بجميع شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرحب بحضور أوسكار لوبيز ريبيرا الذي سجن لسنوات طويلة بسبب الدفاع عن حق شعبه المشروع في تقرير المصير. وعلى مدى الأربعين سنة الماضية، اتخذت اللجنة العديد من القرارات بشأن قضية بورتوريكو. وأكدت تلك القرارات أن بورتوريكو جزء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحثت حكومة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها في التعجيل بعملية السماح لشعب بورتوريكو بممارسة حقه في تقرير المصير. واختتم كلامه معرباً عن أمل وفد بلده في أن يتم اعتماد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة، بما يدل على أهمية الشرعية الدولية.

٦ - السيد هيرميذا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن إطلاق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا يمثل انتصاراً آخر لشعب بورتوريكو الذي احتشد وراء قضيته العادلة وأنشأ حركة تضامن دولي دعماً له.

٧ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ينبغي للجنة أن تكثف جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتمارس الشعوب والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير والاستقلال. ورغم ما حققته من إنجازات في هذا الصدد، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، فإن معظم الشعوب في تلك المنطقة ما زالت تعاني من الآثار المترتبة على الاستعمار. وبناء على ذلك، أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة بأسرها منطقة سلام كي تحررها كلياً من الاستعمار والمستعمرات.

٨ - وتابع قائلاً إن بورتوريكو هي دون أي شك دولة من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لديها هويتها الخاصة وتاريخها الخاص، ولكن أيادي الاستعمار انتهكت سيادتها واستقلالها منذ أكثر من قرن. إن حالتها الائتمانية، لاسيما ديونها غير المسددة وتدابير التقشف التي يفرضها عليها مجلس الرقابة المالية، قد أفضت إلى إشهار الإفلاس رسمياً وتحولت الحالة إلى أسوأ أزمة مالية واقتصادية شهدتها

١ - السيد سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تحدث باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن شعب بورتوريكو يتمتع بالحق في تقرير المصير والاستقلال، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإن الحركة تدعو إلى التنفيذ الفوري للقرارات ذات الصلة التي اعتمد الكثير منها بتوافق الآراء داخل اللجنة الخاصة. وأعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة قراراً آخر بتوافق الآراء، كما فعلت في السنوات الماضية، بشأن مسألة بورتوريكو يُراعى فيه موقف الحركة. وإن الحركة ترحب أيضاً بقرار حكومة الولايات المتحدة بتخفيف العقوبة المفروضة على أوسكار لوبيز ريبيرا.

٢ - وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة يجب أن تتحمل مسؤوليتها في أن تدفع إلى الأمام عملية تسمح لشعب بورتوريكو بأن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. كما لا بد أن تعيد له الأراضي المحتلة في جزيرة بيبكيس ومنشأتها ومحطة روزفلت رودز البحرية. ولا تزال الحركة تشعر بالقلق إزاء فرض مجلس للرقابة المالية على حكومة بورتوريكو، وهو ما من شأنه المساس بما لديها من سلطة محدودة أصلاً على ميزانيتها. وختم قائلاً إن تبعية الشعب البورتوريكي سياسياً تعيق قدرته السيادية على اتخاذ القرارات لمعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الأزمة المالية الراهنة، وإعسار الحكومة والحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العام.

٣ - السيد أرانسيبيا فرنانديز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن وفد بلده يرحب ترحيباً حاراً بأوسكار لوبيز ريبيرا بمناسبة أول ظهور له أمام اللجنة. فكفاحه المثالي لم يذهب سدى؛ وفي الواقع، مثل إطلاق سراحه مؤخرًا خطوة إلى الأمام على الطريق نحو استقلال بورتوريكو. وأضاف يقول إنه سيظل يحظى بتأييد دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما عن طريق اللجنة؛ فهي تظل المنتدى المناسب لمناقشة تحرير الشعوب من نير الاستعمار، وهي حرية لا يوجد في غيابها أي ضمان للسلام والأمن الدوليين.

٤ - وتابع قائلاً إن بورتوريكو جزء من أمريكا اللاتينية ولكن تم تجريدها من سيادتها التي انتهكت جراء فرض الوضع الاستعماري

ضخما من القوانين والأنظمة التي تعرقل تقدمها الاقتصادي، وتمنعها من الدخول من تلقاء نفسها في اتفاقات اقتصادية أو من الانضمام إلى الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة، مما نشأ عنه أزمة حادة ودين عام لا تقوى على تحمله. وأضاف يقول إن الحل الزائف الذي فرضه عليها كونغرس الولايات المتحدة، في شكل مجلس رقابة له سلطة البت في استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى تدابير التقشف بما في ذلك تقليص تمويل الخدمات العامة، لا يبنى بنهاية نضال الشعب البورتوريكي من أجل إنهاء الاستعمار. أما فيما يتعلق بالاستفتاء الشعبي الذي دعا إليه الحاكم الحالي، فشرعيته موضع شك حتى من جانب سياسيين آخرين وقد قاطعته الغالبية العظمى من السكان. و اختتم قائلاً إن الاستعمار يمثل وصمة على ضمير الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي. وبناء عليه، يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده للتعجيل بعملية تمكّن شعب بورتوريكو من الممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

١٢ - السيدة رودريغيز كامينجو (كوبا): قالت إن أوسكار لوبيز ريبيرا يجسد مقاومة الشعب البورتوريكي واعتزازه وشجاعته، وينبغي أن يكون قدوة تحفز اللجنة على مضاعفة ما تبذله من جهود لدعم التطلعات المشروعة للشعوب المستعمرة التي تكافح من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

١٣ - ومنذ فرض مركز الكومنولث منذ أكثر من ٦٠ سنة تحت التسمية المضللة "الولاية الحرة المرتبطة" (Estado Libre Asociado)، خضعت الحرية المزعومة لهذه الجزيرة لسلطة كونغرس الولايات المتحدة التامة، بما في ذلك في شؤون الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والسياسة النقدية. ولم يكن مركزها إلا مهزلة تبقى عليها حكومة الولايات المتحدة لأغراض الهيمنة الاستعمارية، وكشفت قناعها المحكمة العليا للولايات المتحدة والكونغرس والإدارة الأمريكية نفسها، بعد أن تأكد بوضوح أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة وأنها إقليم مستعمر يخضع كلياً لسيطرة إدارة الولايات المتحدة في واشنطن. وعلى الرغم من رفض الجزء الأعظم من السكان وضع التبعية السياسية الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فإن الوضع الاستعماري لبورتوريكو لم يتغير.

١٤ - وتابعت تقول إن استفتاء عام ٢٠١٧ كان صورياً محضاً، رفضته مختلف الأحزاب السياسية، كما يتضح من تدني إقبال الناخبين. ولم يكن ممارسة مشروعاً لتقرير المصير إذ لم يكن الغرض

شعب بورتوريكو منذ ٥٠ سنة. وبالإضافة إلى إعطاء المزيد من الأدلة على اختيار وضعها الاستعماري، تسببت تلك الأزمة في آثار مقلقة أخرى، مثل إغلاق المدارس، وتخفيض استحقاقات الموظفين في القطاعين العام والخاص، وتقليص خدمات الجامعات و تقنين خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. ويتعين بالتالي على اللجنة والمجتمع الدولي إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه التطورات في حين ينبغي أن يُتابع مزيد من الهمة الطلب الذي قدمته اللجنة منذ فترة طويلة إلى الجمعية العامة لتتخذ على نحو أكثر شمولاً في جميع جوانب الوضع الاستعماري لبورتوريكو.

٩ - السيد سيفيا بورخا (إكوادور): قال إن إكوادور تواصل دعم حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وفي الأشهر الأخيرة، أكد حدثان هامان مشروعية كفاح هذا الشعب من أجل إنهاء الاستعمار. فأولاً، عانى البلد من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والمالي، ولم يسمح له مركزه المسمى الكومنولث بمعالجة هذه الحالة سواء عن طريق إدارة شؤونه العامة أو من خلال عملية تقرير المصير والحكم الذاتي. و يعتبر تعيين كونغرس الولايات المتحدة مجلساً للرقابة المالية مثلاً واضحاً على استمرار الوضع الاستعماري في بورتوريكو. وثانياً، قاطع ٧٧ في المائة من السكان الاستفتاء الصوري الأخير، الذي لم يستوف المعايير الدولية وطلب من الشعب التصويت على ضم البلد بوصفه جزءاً من الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ - ومن دواعي الاحتفال أن يكون أوسكار لوبيز ريبيرا قد انضم من جديد كمواطن حر إلى كفاح بورتوريكو من أجل الاستقلال. ولن تكتمل جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدول ذات السيادة إلى أن تضم بورتوريكو بوصفها عضواً كامل العضوية. ويتعين على المجتمع الدولي دعم تلك العملية، وفي الوقت نفسه، يجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تفي بالتزاماتها ذات الصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١١ - السيد أرسيا فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم بصفتها الوطنية، فقال إن وفد بلده يرحب بإطلاق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا ويثني على اللجنة لدورها في الحملة الدولية من أجل الإفراج عنه. وعلى الرغم من العديد من القرارات التي اعتمدها اللجنة، لا يزال يتعين القيام بالكثير لكفالة استقلال وحق بورتوريكو وغيرها من الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في تقرير المصير. وتخضع بورتوريكو لتلاعب الولايات المتحدة التي فرضت عليها كما

منه الدفع قدما بعملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، لجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار ومن المستعمرات.

#### الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١٨ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم على طاولة مقدمي الالتماسات و الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٩ - السيد نيفيس (منظمة بريغادا غواريونيكس) (Brigada Guarionex): قال إن بورينكن كان يهلها ويحكمها لقرون عديدة الشعب الذين يمتلكها منذ أجداده، شعب التاينو الأصلي. إلا أن إسبانيا قامت أولا في عام ١٤٩٣، ثم الولايات المتحدة في وقت لاحق، بغزو الإقليم و سرقة الأرض التي لم يكن بالتالي لأي من البلدين حق فيها. وأشار إلى أن النظام الاستعماري المفروض بموجب مركز بورينكن المسمى الكومنولث ليس حكما شرعيا. والاستعمار هو أمر محظور؛ فقد اعتُبر جريمة بجميع أشكالها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥). وتساءل عما يسمح للولايات المتحدة أن ترتكب جريمة من هذا القبيل في القرن الحادي والعشرين، وعن التعريف الذي يمكن بحكمه اعتبار فرض مجلس رقابة ورئيس أجنبي وكونغرس لا يستطيع البورتوريكيون انتخاب أعضائه أمرا يرقى إلى مستوى الديكتاتورية. وقد أسفرت سيطرة الولايات المتحدة على الجزيرة عن دين رهيب وانحياز اقتصادي. ففي بورتوريكو الحرة، من شأن ذلك الدين أن يعتبر غير مشروع وأن يُلغى.

٢٠ - ويجب أن تكون بورينكن حرة؛ فهذا هو حقها غير القابل للتصرف، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ويجب بالتالي أن تتمتع باستقلالها على الفور، بموجب القانون. وقد سعت الولايات المتحدة إلى تدمير أمة بورينكن دون جدوى؛ فإن أهالي بورينكن يولدون حتى في نيويورك. وبورتوريكو ليست جزيرة غير مأهولة استوطنها شعب الولايات المتحدة ولكنها وطن لشعب قد ورثها عن السكان الأصليين من الكاريب والتاينو. وأمة بورينكن لها الحق في أن تمارس السيادة الكاملة في ظل حكومة ذات سيادة، وأن يكون لها مقعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتدعو منظمته للجنة إلى التصرف باسم بورينكن، وإلى السعي إلى إزالة الحكم الاستعماري غير القانوني المفروض حاليا بموجب الوضع الحالي

منه الدفع قدما بعملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ومنذ المناقشة السابقة التي دارت في اللجنة، تدهورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو. وفي ظل الكساد الاقتصادي والدين العام الذي يصل إلى ٧٠ بليون دولار، اضطرها مجلس الرقابة المالية الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة عليها إلى اعتماد تخفيضات شديدة في الخدمات العامة الأساسية.

١٥ - وواصلت قائلة إن كوبا تعيد التأكيد على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقرار المذكور، وانطباق المبادئ الأساسية الواردة فيه على مسألة بورتوريكو. وإن البت النهائي في تقرير مصير بورتوريكو ليس مسألة داخلية تخصّ الولايات المتحدة، بل يعود إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والمجتمع الدولي بأسره. واسترسلت تقول إن مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في عام ٢٠١٧ كرر التأكيد على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، في حين أكد اجتماع قمة حركة بلدان عدم الانحياز عام ٢٠١٦ من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وحث الجمعية العامة على النظر في جميع جوانب مسألة بورتوريكو.

١٦ - واختتمت قائلة إنه يجب حل الوضع الاستعماري لبورتوريكو على وجه السرعة وفقا لولاية الأمم المتحدة. أما بلدها، فهو ملتزم التزاما تاريخيا بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وهو شعب ظهر فيه أفراد ملتزمون بتلك القضية على مر القرون، بما يشكل قدوة ليس لبورتوريكو فحسب، وإنما أيضا لكوبا؛ فعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى الفصل بينهما، ستظل هاتان الدولتان متحدتين إلى الأبد تجمعهما قرون من التاريخ. وإن أكثر من ١١٩ سنة من الهيمنة الاستعمارية لن تكفي لدمج شعب بورتوريكو أو إثباط عزيمته أو تجريدته من ثقافته وهويته و مشاعره الوطنية.

١٧ - السيد سامورا ريفاس (السلفادور): قال، متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن أهمية الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو قد أبرزت على أعلى مستوى في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكانت الجماعة قد نوهت، علاوة على ذلك، بالقرارات التي اتخذتها اللجنة في هذا الصدد وأكدت مجددا أنها أمر مثار اهتمامها. وأضاف أنّ الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ستواصل العمل وفقاً

٢٣ - وكان من دواعي سرور حزبه إطلاق سراح أوسكار لوبيز ريسيرا، ويرحب بحضوره في قاعة الاجتماع. و يدعو إلى الإفراج بسرعة عن سجينه الرأي البورتوريكية آنا بيلين مونتس وعن جميع السجناء السياسيين في جميع أنحاء العالم.

٢٤ - السيدة بودون راموس (قوة بوريكو للمقاومة المدنية): قالت إن منظمتها تروج للمقاومة المدنية السلمية من أجل تحرير شعب بورتوريكو واستعادة سيادته نهائياً من خلال الاستعاضة عن النظام الاستعماري غير الشرعي بنظام جديد قائم على العدل والحرية والمساواة والتضامن. وقد أغرقت حكومة الولايات المتحدة القمعية بورتوريكو في أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية لم يسبق لها مثيل. وكان الاستفتاء الشعبي الأخير عملية احتيالية إذ من المستحيل تحرير شعب باستخدام نفس الآليات التي يفترض أنها تضيء الشرعية على إمبريالية الولايات المتحدة. ولذلك تهيب منظمتها بالدول الأعضاء ألا تتعاون مع ذلك النظام بأي شكل من الأشكال. كما تدعم الالتماس باعتماد دولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة بوصفها دولة عضواً، الأمر الذي من شأنه أن يضع حداً لما يقاسيه شعبها من قمع واستغلال استعماريين منذ أكثر من ٥٠٠ سنة.

٢٥ - السيدة أورتيجا (رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية)، أدلت ببيان باسم دولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة، فقالت إنه ينبغي للجنة أن تدين وتعلن بطلان ما اطلق عليه اسم الاستفتاء الشعبي الذي أجري في بورتوريكو في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والذي يمثل إجراء احتيالي و غير قانوني باعتباره انتهاكاً لحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير. فالاستفتاء الشعبي الحقيقي يتطلب استيفاء الشروط الأربعة التالية: إشراف الأمم المتحدة؛ والانسحاب الكامل للقوات العسكرية ووكالات الأمن والاستخبارات الأمريكية وحصرها في قواعدها العسكرية؛ وإتاحة فترة زمنية طويلة للبورتوريكيين لتثقيف أنفسهم من خلال وسائط الإعلام الحرة والتزينة والمضي في مناقشة حقيقية للخيارات المتاحة؛ وتوفير ضمانات قبل الاستفتاء بأن إرادة شعب بورتوريكو ستحترم أياً كانت النتيجة، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص إذا كانت النتيجة هي الاستقلال. وينبغي للجنة أن تعترف بدولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة التي امتثلت لجميع الشروط المطلوبة لقبولها في الأمم المتحدة كدولة عضو كاملة العضوية، كما ينبغي أن تحيل اعترافها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه.

لبورتوريكو، فضلاً عن نقل السلطات السيادية المغتصبة من جانب الولايات المتحدة إلى أمة بورتوريكو.

٢١ - السيد لوغارو سيغارا (الحزب الوطني في بورتوريكو): قال إنه منذ أن أقرت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو ملك لها وأن كونغرس الولايات المتحدة له سلطة سيادية عليها، وبعد اعتماد القانون الصادر عن الكونغرس بإنشاء مجلس للرقابة تُعيّن واشنطن أعضاءه، تعطل النظام الخاص بالإمبراطورية لإدارة مستعمرتها. وقد أوضح مرة أخرى أن الولايات المتحدة قد خدعت المجتمع الدولي في عام ١٩٥٣ بغية منع الأمم المتحدة عمداً من ممارسة السيطرة على بورتوريكو بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي. وعلى الرغم من أن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو لم تتغير على مدى ١١٩ عاماً، فلا يمكن الاعتبار أن وضع بورتوريكو بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي لم يتغير عما كان عليه قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٧) في عام ١٩٥٣.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن بورتوريكو تعاني من أزمة عميقة في جميع جوانب المجتمع. فبعد أن انتهك كونغرس الولايات المتحدة سيادتها منذ غزو الولايات المتحدة لها، باتت تفتقر إلى القدرة على تولي المسؤولية عن تنميتها. وكانت ديونها الضخمة قد تسببت فيها ما يسمى بحكومة بورتوريكو؛ وهي ليست ديون الشعب البورتوريكي، ولكنها ديون الإمبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة مدينة لبورتوريكو نظراً لما أخضعتها له من استغلال وتجارب و قتل على مدى قرن من الزمان. ومن واجب الأمم المتحدة أن تهتم بالحالة الشديدة الخطورة السائدة في بورتوريكو، التي باتت تعاني مما يكاد أن يمثل انهياراً لحقوق الإنسان، بدءاً بالحق في الحياة والوجود كدولة. وبناء على ذلك، وفي ضوء المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وبالنظر إلى أن الحالة في بورتوريكو، شأنها شأن أي مستعمرة، ليست مسألة داخلية، وبما أن الولايات المتحدة عليها أن تعترف بمبدأ المصالح غير القابلة للتصرف لسكان ذلك الإقليم، ينبغي أن يطلب من الأمم المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالإدارة أن تقدم تقريراً عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بورتوريكو، وعن الخطوات التي اتخذتها لمنح الإقليم استقلاله. وقال إن حزبه يطلب إلى اللجنة أن تجري تحقيقاً مستقلاً لحالة بورتوريكو أو، إذا تعذر ذلك، أن توصي بإجراء هذا التحقيق في تقريرها إلى اللجنة الرابعة.

غير القابل للتصرف لشعبها. وعلاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تيسر على وجه السرعة ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير، وبالتالي الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية لذلك الشعب. ولم يشكل الاستفتاء الشعبي الذي أجري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ممارسة مشروعاً لذلك الحق بسبب تدخل حكومة الولايات المتحدة، وإدراجها المشين للوضع الاستعماري باعتباره خياراً مسموحاً به وامتناع ٦٧ في المائة من الشعب البورتوريكي عن التصويت، مما يشير إلى أن وحدها الفصائل المؤيدة للضم شاركت فيه. وتعني الهيمنة الاستعمارية الغاشمة لمجلس الرقابة والإدارة المالية على المؤسسات السياسية البورتوريكية أنه لا يمكن اعتبار الاندماج خياراً مقبولاً من أجل إنهاء استعمار بورتوريكو، بما يتفق مع المبدأ التاسع من قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) الذي اعتبر أن الإقليم الذي يندمج ينبغي أن يكون قد بلغ مرحلة متقدمة من الحكم الذاتي وأن تكون لديه مؤسسات سياسية حرة.

٣٠ - وقال إن وفده يدعو اللجنة إلى استبعاد خيار الاندماج المقترح من الولايات المتحدة ويرحب بمبادرة اللجنة لتعزيز الحوار بين حكومة الولايات المتحدة والمنظمات السياسية البورتوريكية بغية تمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال إنشاء جمعية دستورية معنية بوضع الإقليم. و ينبغي عدم السماح سوى للمنظمات، مثل منظمته، التي اعتمدت الارتباط الحر بوصفه خياراً لإنهاء الاستعمار، بأن تمثل ذلك الخيار في الحوار.

٣١ - السيد ألومار (منظمة الثقافة الإسبانية الجذور): قال إن مقدمي الالتماسات البورتوريكيين جاءوا، السنة تلو الأخرى، لتقديم التماساتهم، دون جدوى، ذلك لدى لجنة لم تكن حتى قد أدرجت الجزيرة باعتبارها مستعمرة وتظل شاهداً على تدميرها، حتى في خضم العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، بعد أن جاء عقدان آخران وانقضيا. وتساءل عما يجب القيام به لتزويد بورتوريكو بالمساعدة التي تحتاجها. فقد فشلت الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفشلت المنظمة وغيرها من الهيئات الدولية في إخضاع تلك الدول للمساءلة. وفي الوقت نفسه، فإن البورتوريكيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، يواجهون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، حيث ترغم الأسر على جلب أطفالها لدور الأيتام وتتحمل المستشفيات والمدارس أعباء تفوق طاقتها أو تضطر إلى الإغلاق كلية، وترتفع تكلفة المنافع ارتفاعاً حاداً، وهي محنة أصبحت اللجنة

٢٦ - السيد أليسيا رودريغيز (النقابة المهنية للعمل الاجتماعي في بورتوريكو): قال إن ويالات حملة الدمج التي تقوم بها السلطة الاستعمارية، وإنشاء المؤسسات القمعية والاعتداء المادي والجرائم بدافع الكراهية هي أمور تؤكد آثار الاستعمار الضارة على الدولة البورتوريكية. وقد أدى القيام بشكل انفرادي بفرض إشراف مجلس للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو ومنحه السلطة العليا لاتخاذ القرارات إلى زيادة الهيمنة الاستعمارية على البلد. وكان المجلس قد برهن على عدم كفاءته واستخفافه بحقوق الإنسان لشعب بورتوريكو وواقعهم الاجتماعي من خلال تدمير المؤسسات المسؤولة عن ضمان مستوى معيشي لائق للسكان ومن خلال تعزيز ظروف العمل القاسية. وإن كلا من الديمقراطية والمطالب المشروعة المتصلة بالشفافية المالية والإدارية والسياسية يستعصي على الشعب البورتوريكي. ويعيش ثلاثة أرباع السكان من الأطفال في فقر مدقع وهناك الآلاف من الأطفال المحرومين من خدمات التعليم الخاصة ومن إمكانية الحصول على الأدوية والمياه المأمونة الصالحة للشرب.

٢٧ - ومن الواضح أن القانون المنشئ للمجلس قد جرى سنه لخدمة مصالح الدائنين الاستعماريين لحكومة بورتوريكو. وكما أن تدابير التقشف التي روج لها المجلس تؤثر بشكل مقلق جداً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر البورتوريكية، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إفقارها والدفع بالعديد من البورتوريكيين إلى الهجرة، بمن فيهم المهنيون البارزون الذين يمكن أن يقدموا إسهاماً حيويًا في إعادة بناء المجتمع الذي دمره الاستعمار.

٢٨ - ويجب أن تُعرض مسألة استعمار بورتوريكو على الجمعية العامة، التي ينبغي أن تدفع الولايات المتحدة إلى تيسير عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار تتيح للبورتوريكيين مجموعة كاملة من الخيارات، استناداً إلى القانون الدولي، على خلاف الاستفتاء الشعبي الأخير، الذي لم تكن نتائجه صحيحة.

٢٩ - السيد مارتينيز فيلاسكيز (حركة الوحدة من أجل السيادة): قال إن الولايات المتحدة، بعد سنوات من العمل على إخفاء الوضع الاستعماري لبورتوريكو، اعترفت مؤخراً بأن لديها إقليمًا مستعمراً، وذلك في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والعديد من القرارات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها. وينبغي للجنة أن تدين الادعاء غير الأخلاقي وغير القانوني لحكومة الولايات المتحدة بأن المصدر الأساسي لسلطة الحكومة في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة. وذلك حيث إن السيادة على بورتوريكو هي الحق

تعذر سداده وأنه سعى إلى إعادة التفاوض ووضع شروط دفع مستدامة بشأنه مع الدائنين. وحتى الآن، فإن حكومة بورتوريكو ومجلس الرقابة والإدارة المالية الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ قد رفضا إجراء مراجعة للحسابات المتصلة بهذا الدين؛ فمن حق شعب بورتوريكو معرفة ما إذا جرى تكبد ذلك الدين بصورة غير قانونية، فضلا عن هويات المدينين، ومعرفة ما إذا كانت الفوائد على الديون هي من قبيل الربا، وما إذا حدث سوء تصرف في الأموال العامة.

٣٥ - ويتعين على حكومة الولايات المتحدة الامتثال لالتزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب إعادة هيكلة الدين بطريقة من شأنها أن تتيح تحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تُتخذ تدابير عاجلة لاحتواء الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للأزمة. وللطلاب في جامعة بورتوريكو الحق في الاحتجاج على حالة الدين والتخفيضات الوشيكة في تمويل الجامعة دون خوف من العواقب القانونية. وقد أدت محدودية فرص العمل وعدم اليقين الاقتصادي إلى فرار آلاف البورتوريكيين من الجزيرة.

٣٦ - السيدة مونتس موك (مائدة العمل من أجل أنا بيلين مونتس في بورتوريكو): قالت إن أنا بيلين مونتس، وهي امرأة بورتوريكية تربت في الشتات، تقضي عقوبة سجن مدتها ٢٥ عاما لتضامنها مع الشعب الكوبي ووقوفها ضد المخططات العدوانية لحكومة الولايات المتحدة إزاء الدولة الجزرية الشقيقة. فبعد أن ارتقت في المناصب لتصل إلى منصب رفيع في البنتاغون، ألقي القبض عليها بتهمة التآمر لنقل معلومات سرية إلى الحكومة الكوبية، وهي تهمة أقرت بصحتها، موضحة أن سلوكها كان تمسكا منها بالتزامها الأخلاقي بمساعدة كوبا في الدفاع عن نفسها ضد جهود الولايات المتحدة الرامية إلى فرض قيمها ونظامها السياسي عليها. وكانت ستة عشر سنة من سنواتها الستين قد أنقضت في السجن تحت مراقبة شديدة، وبعد خضوعها لعلاج السرطان، لم يتوفر لها الوصول إلى الرعاية الطبية التي ترغب فيها، واضطرت إلى تلقي المساعدة من النزلاء الآخرين. وتضيف أفعالها الباسلة والإيثارية إلى التضامن بين الأوساط البورتوريكية والكوبية.

٣٧ - السيد بيموديز زينون (الفريق العامل من أجل المساواة والعدل في بورتوريكو): قال إنه نظرا إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تستخف بقرارات اللجنة، ٣٦ قرارا في آخر مرة جرى عددها،

متواطئة فيها بحكم تقاعسها عن العمل. واللجنة ليست مسؤولة عن استعمار بورتوريكو أو قدرة على إنهاء استعمارها، ولكنها الرابط الذي يصل الناشطين بمن هم مسؤولون عن ذلك.

٣٢ - واختتم قائلا إن الاستعمار، الذي يمثل عملية استغلالية كثيرا ما تتسبب بالإبادة الجماعية وترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصرية بحكم ما يتم في إطارها من ترويج لتفوق ثقافة على أخرى، يرقى إلى مستوى الانقراض. وقد أقرت الأمم المتحدة بذلك من خلال اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي دعا إلى التعجيل بإنهاء الاستعمار. وأضاف أن عملية إنهاء استعمار جزيرته لم تكن سريعة على الإطلاق، وأن الوقت قد حان لتبذل اللجنة ما يلزم من جهود لمواكبة الجهود الشاقة للنشطاء البورتوريكيين من أجل إنهاء معاناة شعبه.

٣٣ - السيدة كروز سوتو (مجموعة التضامن مع بيبكيس في نيويورك): قالت إن قيام الولايات المتحدة بالسلب العنيف لبلدية جزيرة فييكس التابعة لبورتوريكو يبرز أهمية الحق في تقرير المصير وتأثير عسكرة الاستعمار. فبعد أن عانت من ٦٠ عاما من القصف المستمر لذي أدى إلى تدمير البيئة، تواجه بيبكيس في الوقت الحاضر معضلات ارتفاع معدلات الفقر والاعتلال والوفيات. وعلاوة على ذلك، فقد حُرم شعبها من الهياكل الأساسية التي يحتاجونها من أجل تحقيق الازدهار. فإن لم تكن بورتوريكو دولة مستعمرة، لما كانت المصادر قد حدثت بهذه الطريقة الوحشية، ولما كانت القوات البحرية قادرة على التصرف دون خشية من العقاب. وحتى بعد مغادرتها لبلدية الجزيرة في عام ٢٠٠٣، واصلت القوات البحرية إملاء شروطها على عملية التنظيف، وذلك بدعم من حكومة الولايات المتحدة، التي لا تزال تنكر أي علاقة بين عقود من التفجيرات والأزمات الصحية. وإن لم يكن شعب بيبكيس من رعايا الاستعمار، لكان حصل على التعويضات من أجل ضمان مستقبله على جزيرته.

٣٤ - السيد توليدو غارسيا (رابطة الحقوقيين الأمريكية): قال إن بورتوريكو هي واحدة في قائمة طويلة من المستعمرات التي تستغلها الإمبراطورية التي استولت عليها، وليس افتقارها إلى التنمية المستدامة وأزمته المالية الخطيرة إلا أحدث أشكال هذا الاستغلال. فمنذ عام ١٨٩٨، انتحل كونغرس الولايات المتحدة لنفسه سلطة قانونية كاملة لتحديد مصير الجزيرة. وفي عام ٢٠١٥، أقر حاكم بورتوريكو بأن دين الجزيرة، الذي يقدر بنحو ٧٢ بليون دولار،

٤٠ - وأضافت قائلة إن استخدام بورتوريكو كحقل تجارب للأسلحة ولأغراض التدريب العسكري قد ألحق الضرر بالنظم الإيكولوجية وأدى إلى ارتفاع مفرط في انتشار السرطان وغيره من الأمراض، لا سيما في بيبكيس. وكانت التجارب التي قامت بها القوات البحرية قد دمرت قطاع صيد الأسماك وألحقت ضررا شديدا بقطاع الزراعة. وإن اقتصاد المحصول الواحد الذي تفرضه شركات الولايات المتحدة وعدم وجود نظم لتجهيز الأغذية وتوزيعها يعني أنه تعين استيراد ٩٠ في المائة من المواد الغذائية بتكلفة باهظة بالرغم من إمكانية زراعتها محليا.

٤١ - وأدى فرض مجلس الرقابة والإدارة المالية إلى الحرمان من الاستقلالية وزيادة معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتقليص حقوق العمل. وقد أغلقت المدارس والمستشفيات وسجلت الهجرة رقما قياسيا مع رحيل أعداد كبيرة من الأطباء والمرضات وغيرهم من الأخصائيين الصحيين. وعلى الرغم من أن البورتوريكيين يدفعون نفس ضرائب الضمان الاجتماعي وخطط التأمين الصحي (Medicare) التي يدفعها المقيمون في الولايات المتحدة، فإن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية كان ثلث نصيب من هم في الولايات المتحدة، وأعطيت الأولوية لسداد الدين.

٤٢ - وانخفضت معدلات التحصين، وتواجه المستشفيات نقصا في عدد الأسرة، وأوقات الانتظار في غرف الطوارئ أخذت في الارتفاع لتصل إلى مستويات مقلقة، ومكافحة ناقلات الأمراض غير كافية. وكانت معدلات الاعتلال والوفيات في كل فئة من فئات الأمراض تقريبا أعلى مما هو الحال في الدولة المستعمرة. وإن حكومة الولايات المتحدة والمصارف والشركات المهيمنة لا تعنى بمصالح شعب بورتوريكو، وهي حالة غير أخلاقية وقمعية ينبغي عدم السماح باستمرارها.

٤٣ - السيد هارت (حزب العمال الاشتراكي): قال إن إطلاق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا كان انتصارا للطبقة العاملة في بورتوريكو والولايات المتحدة وفي كل مكان. وقال إن استقلال بورتوريكو ليس فقط أمرا ضروريا إذا كان للشعب البورتوريكي أن يقرر مستقبله بحرية، بل إنه يخدم مصالح الطبقة العاملة في الولايات المتحدة نظرا لأن الطبقات العاملة كافة لديها مصالح مشتركة وكفاح مشترك، وجميعها بحاجة إلى التحرر من حكومة الولايات المتحدة والطبقة الحاكمة الرأسمالية التي تمثلها. وقد ضربت الأزمة الرأسمالية العالمية الطبقة العاملة في بورتوريكو بقوة بشكل خاص لأنها ترزح تحت رقة

بما يكرر تأكيد الطبيعة غير القانونية وغير الأخلاقية للسيطرة الاستعمارية لهذا البلد على بورتوريكو، يجب طرد غزاة الولايات المتحدة من الإقليم الوطني البورتوريكي بأية وسيلة ضرورية أو عن طريق ائتلاف للأمم المتحدة. وكما قامت الإمبراطورية الأمريكية في نهاية المطاف بالإفراج عن السجن السياسي أوسكار لوبيز ريبيرا، ينبغي أن تتبع ذلك بتحرير بورتوريكو. فقد أنتج الاستعمار الأمريكي بورتوريكيين مستعدين لاستغلال أبناء بلدهم وقهرهم ليصبحوا من أصحاب البلايين على حسابهم. ويجب محاسبة مجلس الرقابة والإدارة المالية غير الشرعي على ما قام به من سرقة.

٣٨ - وخلال حملته الانتخابية، لم يحاول رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، أن يزور بورتوريكو بحثا عن تبرعات لحملته، مدركا تماما الاختلاف الملحوظ بين الأعراف والأخلاق الأمريكية والبورتوريكية؛ فلا يمكن لأي امرأة بورتوريكية أن تؤيد نوع السلوك الذي يتفاخر به الرئيس المنتخب من الشعب الأمريكي. وأخيرا، فإن نتائج الاستفتاء الشعبي الذي أجري في بورتوريكو كانت غير صحيحة، نظرا لأن الشعب الذي تحتله قوة عسكرية لا يمكن أن يمارس حقه في التصويت بحرية.

٣٩ - السيدة شيريدان غونزاليز (رابطة المرضات لولاية نيويورك): قالت إن الوضع الاستعماري لبورتوريكو كان له أثر شديد على صحة السكان والعديد من الفئات الأكثر ضعفا تجدها نفسها الآن في حلقة مفرغة من الفقر والمرض والديون والمزيد من الفقر. وتنظر الحكومات القائمة بالاستعمار إلى حياة المستعمرين على أنها أقل قيمة من غيرها. ونتيجة لذلك، استخدمت المجموعات السكانية والبيئات كحقول تجارب للأنشطة والبحوث. وقد استخدمت الشركات الصيدلانية النساء البورتوريكيات كفئران تجارب لاختبار الوسائل الفموية لمنع الحمل خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين قبل اعتبارها آمنة للاستخدام من جانب النساء في الولايات المتحدة، وهو ما يمثل مزيجا صادما من تحسين النسل والتنظيم السكاني، بينما تعرضت ثلث النساء البورتوريكيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ عاما و ٤٩ عاما للتعميم دون موافقتهن المستنيرة. ويستكشف المضاربون في مجال السياحة الطبية إمكانية إنشاء مركز لزراعة الأعضاء في بورتوريكونظرا لتوافر أعضاء من أشخاص شباب وأصحاء من جراء ارتفاع معدلات الوفيات بين الشباب التي هي نتيجة مباشرة للفقر والعنف.



بورتوريكو. ويوفر التعليم الجامعي العالي الجودة والمنخفض التكلفة فرصة حقيقية للتغلب على العقبات الشخصية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن الفقر. وأكثر من ٥٥ في المائة من طلاب الجامعة قد جاءوا من مدارس عامة وأكثرهم ينتمون إلى أسر ذات دخل منخفض. وقالت إن التخفيضات التي يفرضها المجلس تهدد وجود الجامعة، مما يشكل اعتداء من جانب حكومة الولايات المتحدة على حق بورتوريكو في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٨ - ولذلك، ينبغي للجنة أن تشجب الاعتداء الذي تقوم به حاليا الدولة المستعمرة على كرامة الأمة البورتوريكية، ولا سيما سياسة توفير التعليم الجامعي المنخفض التكلفة وخدمات الرعاية الصحية؛ وأن تؤكد من جديد أن جامعة بورتوريكو أساسية لتعمير البلد ومقاومة الدولة المستعمرة؛ وأن تضمن الحصول على دعم المجتمع الدولي لمطالبة حكومة الولايات المتحدة بأن تضمن توفير الخدمات الأساسية والممتازة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم العام بأقل تكلفة ممكنة.

٤٩ - السيدة كينيونيس دومينغيز (رابطة خبراء الاقتصاد في بورتوريكو) قالت إن بورتوريكو مستعمرة اقتصادية تابعة للولايات المتحدة وإن سيادتها يمارسها كونغرس الولايات المتحدة الذي يتخذ جميع القرارات المتصلة بالنظام المالي والعلاقات الخارجية والهجرة والتجارة في بورتوريكو. وما يزيد الوضع سوءا أن الولايات المتحدة تعزز سياستها الاستعمارية التدخلية من خلال مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي فرض على الجزيرة خطة تقشف من أجل تسديد دينها. بيد أن هناك شكوك تحوم حول مصدر ذلك الدين ولم يُسمح بمراجعة الحسابات المتصلة به.

٥٠ - وأضافت أن بورتوريكو في حالة حصار يُجرّم فيها الناس الذين يؤيدون الاستقلال والناس الذين يعارضون السياسات العامة عن طريق التعديلات المدخلة على القانون الجنائي. وأن الحالة قد ازدادت سوءا في أعقاب الاحتجاجات التي وقعت مؤخرا ضد التخفيضات في ميزانية الجزيرة التي بلغت ملايين الدولارات. إذ أُعتقل مواطنون وأودعوا السجن بدون مراعاة للأصول القانونية الواجبة. وقالت إن هناك محاولات تُبذل لتدمير جامعة بورتوريكو وقدرتها على صياغة خطة لمستقبل البلد وتقديم الخدمات للناس وإجراء بحوث وتحسين نوعية الحياة في الوقت الذي تعزز فيه التنمية والنمو. ودافع الطلبة عن التعليم في بورتوريكو وقاموا بإذكاء وعي

الاستعمار الذي تفرضه الولايات المتحدة، حيث أن العمال والمزارعين يواجهون أخطارا تهدد وظائفهم وأجورهم وما يتلقونه من رعاية صحية ومعاشات تقاعدية، فضلا عن الحروب الإمبريالية التي يتم شنّها بلا نهاية في الخارج.

٤٤ - وأضاف قائلا إن أزمة الدين الذي بلغ ٧٤ بليون دولار تُستخدم لإجبار الطبقة العاملة في بورتوريكو على دفع الأموال لحاملي السندات الأثرياء والصناديق التحوطية. وإن حزبه يتضامن مع مئات الآلاف من العمال البورتوريكيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية، وإن العمال في كلا البلدين سيكافحون جنبا إلى جنب. وتشن الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة حملة لإقناع البورتوريكيين بأن بقاءهم يتوقف على الولايات المتحدة، تماما كما حاولت إقناع الطبقة العاملة في الولايات المتحدة بأنها غير قادرة على تولى تنظيم شؤون مجتمعتها بنفسها.

٤٥ - واسترسل قائلا إنه في زيارة أجراها مؤخرا إلى كوبا، كان قد انضم إلى وفد للولايات المتحدة ذهب إلى غوانتانامو، وهي إقليم كوبي ذي سيادة خاضع لسيطرة الولايات المتحدة. وقال إن الكفاح من أجل إنهاء الحكم الاستعماري التي تفرضه الولايات المتحدة على بورتوريكو والكفاح من أجل إنهاء احتلال الولايات المتحدة لغوانتانامو يسيران جنبا إلى جنب. وقد أظهرت الثورة في كوبا أن العمال والمزارعين يمكن أن ينتزعوا السلطة السياسية من أيدي الطبقة الرأسمالية.

٤٦ - السيدة بوسيتو هيرنانديز (الرابطة البورتوريكية للأساتذة الجامعيين): قالت إن منظماتها تمثل أكبر عدد من المدرسين في منظومة التعليم العالي العامة لجامعة بورتوريكو التي وفرت التعليم الجامعي لآلاف البورتوريكيين وعملت كمركز بحوث رئيسي في البلد بفضل التمويل المقدم من حكومة بورتوريكو وتفاني الآلاف من المعلمين والباحثين والموظفين من غير المدرسين.

٤٧ - والجامعة الحكومية مهددة الآن إذ أن الأمة تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بتنميتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد اضطرها وضعها الاستعماري إلى اللجوء إلى الآليات القانونية الدولية للمطالبة بحقوقها ومعالجة مظالمها والحصول على التعويضات المتصلة بتلك المظالم. ويعتزم مجلس الرقابة والإدارة المالية خفض تمويل جامعة بورتوريكو بمبلغ ٣ بلايين دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، رغم أنها كانت أنجح مشروع اجتماعي - اقتصادي في مجال العدالة الاجتماعية في تاريخ

مبادئ معينة لإنهاء الاستعمار. بيد أنه بسبب تنظيم استفتاء في بورتوريكو وإقرار الأغلبية لمركز الارتباط الحر، فإن الأمم المتحدة خلصت إلى أن بورتوريكو قد حققت تقرير المصير. والحقيقة هي أن قانون "PROMESA" مثال واضح على الاستعمار، وهو يتعارض مع أحكام الإعلان. وقد حال الوضع الراهن دون تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لبورتوريكو أن تصبح عضواً في منظمة الدول الأمريكية ومن ثم لا يمكنها المشاركة في عمليات التكامل الإقليمي.

٥٤ - وأضافت أن الدين العام يبلغ حوالي ٧٤ بليون دولار، وأن تدابير التقشف تُضَرُّ بأضعف شرائح المجتمع إما ضرر، ولا سيما النساء. وأن المجلس اقترح في الآونة الأخيرة خطة لاستعادة المنافذ للأسواق وتحقيق ميزانية مستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف، أُتخذت سلسلة من التدابير مثل إغلاق المدارس وتخفيض الدعم المقدم إلى الجامعات وإجراء إصلاحات في مجالي الضرائب والعمل.

٥٥ - السيد كاماتشو (جمعية طلبة القانون اللاتينيين) قال إن بورتوريكو تواجه حالة إبادة نظراً إلى رحيل السكان والافتقار إلى فرص العمل وإغلاق المدارس وتزايد الضرائب. فالمستشفيات بحاجة إلى أطباء والأغذية المنتجة محلياً أكثر تكلفة من الأغذية المستوردة. وأضاف أنه من غير المعقول أن نتوقع من شعب بورتوريكو أن يقبل العيش في ظل حاكم يهيمن عليه. وأن الولايات المتحدة كذبت على العالم عندما صرحت في عام ١٩٥٣ بأن بورتوريكو تتمتع بالحكم الذاتي. وقال إن الولايات المتحدة أنشأت في عام ٢٠١٦ نظاماً مكوناً من سبعة أعضاء لإدارة بورتوريكو. ويتمتع ذلك النظام بسلطة استبدادية كاملة وقد بدأ بممارستها.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن بورتوريكو مستعمرة تابعة للولايات المتحدة. وإنه خدم برتبة نقيب في القوات الجوية للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وتعلم القتال من أجل الديمقراطية، ولكن الأمم المتحدة، بأعضائها الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يمكنها أن تكون انتقائية في التصدي للأزمات في مختلف أنحاء العالم. وأشار إلى عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل بتاتا وأنه لا يزال يتعين على الأمم المتحدة أن تكفل تحقيق العدالة. وأضاف أن اللجنة تتحمل المسؤولية العالمية عن ضمان أعمال حقوق الإنسان للجميع على قدم المساواة. ومنذ أكثر من ٣٠ عاماً، ما انفك الناس يناشدون اللجنة إحالة مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة ويهيبون بالأمم المتحدة أن تقرّ بأن بورتوريكو مستعمرة تابعة للولايات المتحدة.

السكان بالآثار المترتبة على سياسات التكييف الاقتصادي غير أن الحكومة تقاضيهم وتسجنهم.

٥١ - وتابعت بقولها إن الحالة في بورتوريكو تتسم بتزايد الفقر وتدهور الأحوال المعيشية وانتشار العنف والهجرة الجماعية والإعسار والمديونية المزمنة. وإن فرض تنفيذ البند المعني بالتجارة بين الولايات الوارد في دستور الولايات المتحدة يدمر النشاط التجاري في بورتوريكو. وقالت إن القرارات الاقتصادية والسياسية تُتخذ على الصعيد الاتحادي وتترتب عليها آثار سلبية في صحة الشعب البورتوريكي، لا بل حتى في حياته. وإن إنفاذ القانون التجاري البحري أجبر البورتوريكيين على دفع أسعار أعلى من أي وقت مضى مقابل مشترياتهم. ومضت تقول إن الوكالات البيئية في الولايات المتحدة متواطئة في إلحاق الأضرار ببيئة بورتوريكو وشعبها. وإنه ينبغي أن تعوض الولايات المتحدة شعب بورتوريكو عن الأضرار البدنية والعقلية التي لحقت به جراء سنوات من الاستعمار والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والتلوث البيئي.

٥٢ - السيدة زُويز غويكو (رابطة طلبة القانون الدولي) قالت إن بورتوريكو كانت دائماً مستعمرة وأنه ينبغي للجنة أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في بورتوريكو. وإنه مع الأخذ بمركز الارتباط الحر في عام ١٩٥٢، أضيف الطابع المؤسسي على الاستعمار. وأضافت أن المحكمة العليا للولايات المتحدة حكمت مؤخراً بأن المصدر الأساسي للسلطة في بورتوريكو يكمن في كونغرس الولايات المتحدة الذي كان قد اعتمد قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو (المعروف باسم قانون "PROMESA") الذي أنشئ بموجبه مجلس الرقابة والإدارة المالية لمساعدة حكومة الجزيرة في إدارة الشؤون المالية العامة. وينص هذا القانون على أنه لا يحق للحاكم أو الهيئة التشريعية، اللذين يُنتخبان انتخاباً شعبياً، التحكم بأنشطة المجلس، كما لا يحق لهما إصدار أو تنفيذ قوانين تُبطل قانون "PROMESA".

٥٣ - واستطردت قائلة إن البلد يحكمه أعضاء المجلس الذين يعيّنهم كونغرس ورئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٤٦، وضعت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة قائمة بأسماء الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وغير المتمتعة بالحكم الذاتي. وظلت بورتوريكو خارج قائمة الأقاليم المملوكة التي يتعين إنهاء استعمارها. وقد أُعتمد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ وهو يحدد

وتابع قائلاً إن أوسكار لوبيز ريبيرا قد كرس حياته كلها لتلبية رغبات المجتمع الدولي، وإن كل من يناضل من أجل إنهاء استعمار وطنه يحق له استخدام كافة الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

٦١ - السيدة مارتينيز باديا (اتحاد المعلمين في بورتوريكو) قالت إن التعليم في ظل الحكم الإسباني كان إلى حد كبير في أيدي الكنيسة الكاثوليكية ولم تُبدِ السلطات الاستعمارية اهتماماً كبيراً بتثقيف السكان. وبعد أن أضحت بورتوريكو إقليمياً مستعمراً تابعاً للولايات المتحدة، استخدم النظام الجديد نظام التعليم العام كجزء من عملية منهجية لفرض الثقافة الأمريكية على شعب بورتوريكو ودمجه. وأضافت أن اللغة الانكليزية أصبحت اللغة الرسمية في المدارس إلى أن أسفر الضغط الدولي عن الأخذ بمركز الارتباط الحر، مما أعطى انطباعاً مضملاً بأنه تم إنهاء استعمار بورتوريكو.

٦٢ - وتابعت كلامها قائلة إنه بحلول عام ١٩٩٠ كان ما نسبته ١٠,٩ في المائة فقط من السكان لا يزالون أميين، وذلك في الدرجة الأولى بفضل كفاءة العاملين في مهنة التعليم والتزامهم. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في أواخر القرن العشرين، فإن بورتوريكو ما زالت تفتقد فلسفة تربوية خاصة بها وإن السلطات الاتحادية تتدخل تدخلاً كبيراً في نظام التعليم. وقد تفاقم الوضع بسبب فرض مجلس دكتاتوري للرقابة والإدارة المالية أمرٌ بإجراء تخفيضات شديدة في ميزانيات إدارة التعليم وجامعة بورتوريكو لدفع الجزيرة إلى تسديد دين غير قانوني. ويتعذر على البورتوريكيين تفجير طاقاتهم الكامنة كأمة طالما يخضع نظام التعليم لسيطرة الدولة المستعمرة.

٦٣ - السيدة سانتوس فالديراما (الشباب الأوستوسيان) قالت إن ٤٥ في المائة من سكان بورتوريكو يعيشون تحت خط الفقر، وإن ٩٩,٥ في المائة يشربون المياه الملوثة وإن معدلات التوقف عن الدراسة تتجاوز نسبة ٤٠ في المائة، ومع ذلك هناك خطط لإغلاق ١٧٠ مدرسة عامة. وأضافت قائلة إن الأزمة تضرب بجزورها في الاستعمار الذي تمارسه الولايات المتحدة وفي القيود الاقتصادية التي تفرضها والتي تتحكم بمجمل أمور منها النظم الجمركية والموارد الطبيعية ونظام التعليم.

٦٤ - ومضت تقول إن فرض مجلس الرقابة والإدارة المالية أدى إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بورتوريكو بسبب خطته الرامية إلى خفض المعاشات التقاعدية وبيع الموارد الطبيعية المحمية والحد من خدمات الرعاية الصحية وخفض ميزانية الجامعة بمقدار النصف تقريباً. وقد أنشأ كونغرس الولايات المتحدة

وقال إن من المستحيل تصديق أن الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية، تنخرط في دبلوماسية وديمقراطية انتقائيتين. فلا يمكن لبورتوريكو أن تنتظر أكثر من ذلك. فعندما تفشل الدبلوماسية، تصبح الحرب وشيكة، والقتال من أجل الاستقلال وحقوق الإنسان هو نضال من أجل العدالة.

٥٧ - السيدة لوبيز (منسقة حملة تحرير أوسكار لوبيز ريبيرا في نيويورك) قالت إن مخاطبة اللجنة بلغة الطرف الظالم هو نتيجة الدمج الثقافي القسري الذي تعرض له ٥,٥ ملايين من البورتوريكيين الذين يعيشون في الشتات. وإن الظروف الاستعمارية السائدة في بورتوريكو نُقلت إلى الأحياء البورتوريكية في الولايات المتحدة.

٥٨ - ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٧، عاد ابن بورينكن المحبوب، أوسكار لوبيز ريبيرا، إلى موطنه أخيراً. ومنذ رفع الإقامة الجبرية عنه في ١٧ أيار/مايو، أُحتفل بذلك النصر في بورتوريكو وفي الشتات، لكن ظهوره في استعراض بورتوريكي في نيويورك أثار غضب بعض الشركات وأطلقت حملة إعلامية ممولة من نخبة صغيرة وبدعم من مكتب التحقيقات الاتحادي بُغية تشويه الحقائق والتلاعب بها وخلق جو عدائي تتعرض فيه حياة أوسكار وأنصاره للخطر. ووُضعت تدابير أمنية صارمة وجرى الترحيب بهذا البطل بنجاح في حزيران/يونيه. وظل المجلس المنظم للاستعراض البورتوريكي صامداً في وجه الضغط الذي تمارسه الشركات الراعية. وفي بورتوريكو وفي الشتات، أصبح أوسكار رمزاً للحرية ومثلاً يُحتذى به في النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بفضل مثابرته وصموده. وكان الإفراج عنه لحظة عن بداية عملية إنهاء الاستعمار.

٥٩ - السيد لوبيز سيررا (الرفاق المتحدون من أجل إنهاء استعمار بورتوريكو) قال إنه بعد مناقشة مسألة إنهاء استعمار بلده مجدداً وبعد أن صاغت اللجنة القرار رقم ٣٦ في ختام أعمالها، سيطلب من حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى أن تكفل استعادة بورتوريكو سيادتها فوراً. وإن كانت الديمقراطية تعني شيئاً، فينبغي القضاء على الاستعمار في العقد الثالث الذي كرسته اللجنة لهذه المسألة.

٦٠ - وأضاف أن حاكم ولاية نيويورك والعديد من الشركات الكبيرة وحتى فريق نيويورك يانكيز قاطعوا استعراض يوم بورتوريكو لعام ٢٠١٧ لأن أوسكار لوبيز ريبيرا، في رأيهم، هو إرهابي بورتوريكي، في حين أنه شخصياً يعتبره بطلاً قومياً. ويعود سبب هذا الادعاء إلى نفس مصدر الأزمة السائدة في بورتوريكو. وبموجب القانون الدولي، فإن الإرهابي الحقيقي هو حكومة الولايات المتحدة.

العامة. وإن كونغرس الولايات المتحدة أثبت عجزه عن توقع الكارثة التي ما برح يسهم في خلقها.

٦٩ - وأضاف أن الحل السحري الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة هو مجلس بثمانية أعضاء ليس لهم أي صلات ثقافية بالشعب الذي لم ينتخبهم ولكن لديهم سلطة البت في القرارات التي يتخذها الشعب البورتوريكي. وأن مجلس الرقابة والإدارة المالية نظام استبدادي فُرض دون موافقة الشعب. وهو ينفق أموالاً لا وجود لها في الوقت الذي يدعو فيه إلى التقشف.

٧٠ - وقال إن اللجنة أيدت، في عام ٢٠١٦، حق بورتوريكو في تقرير المصير. وأعرب عن خشيته من أن تستمر اللجنة، بعد عشر سنوات من الآن، في عقد الاجتماعات لمناقشة المسائل المطروحة في الوقت الذي تستمر فيه معاناة الشعب البورتوريكي. وتابع قائلاً إن جورج واشنطن بنفسه كان سيوافق على ضرورة أن يكون الشعب قادراً على تشكيل وتغيير هياكل الحكم الخاصة به. وإن الهدف من إنهاء الاستعمار هو احترام حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولذلك ينبغي للجنة أن تعزز الحوار بين حكومة الولايات المتحدة وشرايح المجتمع البورتوريكي التي تؤيد إنهاء الوضع الاستعماري الحالي. وعلاوة على ذلك، وإلى أن يتم إقامة عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار، وبُغية منع الدول من تجنب المساءلة أمام المجتمع الدولي، ينبغي للجنة أن تهيب بالجمعية العامة كي تضيف بورتوريكو مرة أخرى إلى قائمة المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧١ - السيدة بونتون أرينغتون (مؤسسة معارف نساء الشعوب الأصلية) قالت إن أرض شعبها ترزح تحت حكم بلدان مستعمرة خارجية منذ القرن الخامس عشر. وإن أول الأشياء التي يحاول الحاكم المستعمر أن يسلبها من الشعوب المستعمرة هي الحق في أن يحتفظوا بهويتهم. وبناء على ذلك، فإن أول خطوة في عملية إنهاء الاستعمار هي استعادة ذلك الحق الذي بدونه لا يمكن أن توجد أي حقوق أخرى من حقوق الإنسان.

٧٢ - ويطلب إلى اللجنة أن تقدم قراراً إلى الجمعية العامة يؤيد طلب دولة بورتوريكو الوطنية ذات السيادة للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، واضعة في اعتبارها أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يضمن الحق في تقرير المصير والاستقلال. وينبغي مساءلة الجهات ذات النفوذ القوي عن احترامها للأصول العامة وحقوق الإنسان.

هذا المجلس دون مراعاة آراء البورتوريكيين. وفي الوقت ذاته، فإن مواطنيها من أبناء جيلها يهجرون الجزيرة.

٦٥ - واستطردت بقولها إن هناك بطبيعة الحال حاجة إلى تغيير جذري. ولا بد من تحرير الشعب البورتوريكي من أغلاله ليمارس سيادته. فالمسألة قيد النظر هي مسألة سياسية وإنسانية على حد سواء. ولذلك ينبغي للجنة أن تستخدم مساعيها الحميدة بما يتيح إدراج قضية بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة وذلك ضماناً لإنفاذ القانون الدولي.

٦٦ - السيد تيرادو (تحالف الوطن) قال إن نسبة المقترعين في بورتوريكو تتجاوز عادة ٧٠ في المائة من السكان. ومع ذلك، لم يصوّت في الاستفتاء الشعبي الذي نُظّم عام ٢٠١٧ سوى ٢٢,٩٣ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات. وأضاف أن من أولئك الناخبين، أيدت نسبة ٩٧,١٨ في المائة كيان الدولة، ولكن لم تُسجّل أي حالة بناتا في التاريخ الحديث كانت فيها نسبة المقترعين أقل من ذلك، باستثناء الاستفتاء الشعبي المنظم عام ١٩٦٧، ولم يتلقَ كيان الدولة قط أصواتاً أقل من ذلك. وحظيت مقاطعة الاستفتاء الشعبي بتأييد ٧٧,٠٧ في المائة من البورتوريكيين. ولم يكن هذا الاستفتاء الشعبي عملية وطنية شرعية لتقرير المصير ولا يمكن تفسير نتائجه على أنها طلب من البورتوريكيين للحصول على صفة الولاية.

٦٧ - وتابع قائلاً إن حكومتي الولايات المتحدة وبورتوريكو تمارسان سياسات ضيقة الأفق وتكران حقوق شعب بورتوريكو. ولذلك، ينبغي للجنة أن تتكلم صراحة عن أوجه الاختلاف الموجودة بين الارتباط الحر والاستقلال، وعن الجمعية المعنية بمركز شعب بورتوريكو على أنها آلية لإنهاء الاستعمار. وأضاف أنه ينبغي للجمعية العامة أيضاً أن تضيف بورتوريكو إلى قائمة الأقاليم المستعمرة، مما يجبر الولايات المتحدة على تقديم تقارير عن هذه المسألة، وينبغي حث الولايات المتحدة على الشروع في عملية جدية لإنهاء الاستعمار. وأخيراً، دعا اللجنة إلى زيارة بورتوريكو بُغية التعرف عن قرب على طبيعة الاستعمار في الجزيرة وعواقبه.

٦٨ - السيد راميريز كاميناتي (مركز المهاجرين) قال إن بورتوريكو خسرت ٧٠ ٠٠٠ وظيفة في القطاع العام و ١٦٤ ٠٠٠ وظيفة في القطاع الخاص على مدى السنوات العشر الماضية. وإن الولايات المتحدة تتقاسم المسؤولية عن الدين العام البالغ ٧٣ بليون دولار، إضافة إلى بعض الحكام عديمي الكفاءة الذين أساءوا إنفاق الأموال

٧٣ - وقالت إن قوى استعمارية معينة دعت مؤخرًا إلى إجراء اختبارات للحمض النووي لتحديد ما إذا كان شعبها قد تلاشى تمامًا. ومضت تقول إن سرعان ما تخلت تلك القوى عن هذه الخطوة لأنها أقامت الدليل على أن أبناء شعبها لا يزالون على قيد الحياة وهو ما لا يلائم مصالح الطرف الظالم. وابتداءً بأقطاب الحكم الإسباني وانهاءً بأقطاب تجارة السكر، كافح شعبها لإسقاط الستار القذر من اللغات والهويات التي فرضها عليه الغزاة، ولكنها ظلت قائمة.

٧٧ - وتابع قائلاً إنه ينبغي منح الاستقلال لبورتوريكو والجنسية المزدوجة لمواطنيها وتقديم التعويضات مقابل البلائين من الدولارات التي ظلت الولايات المتحدة تنتزعها من الاقتصاد البورتوريكي على مر عقود من الزمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تظل الجزيرة مستقلة لمدة ١٠ سنوات قبل اتخاذ أي قرار لاعتماد أي شكل آخر من أشكال الحكم قد يرغب به شعب بورتوريكو. وبذلك تزيل الولايات المتحدة وصمة الاستعمار من ديمقراطيتها وتستعيد مكانتها الأخلاقية في المجتمع الدولي. ويمكن بعد ذلك التركيز على توحيد البلد وتحسين الاقتصاد وضمان إحلال السلام. ويمكن لإنهاء الاستعمار أن يكون مكسباً لكل من بورتوريكو والولايات المتحدة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٧٨ - السيد روشيه - سانتورو (مجلس المحاربين القدامى والجنود البورتوريكيين) قال إن المحاربين القدامى البورتوريكيين أتوا كي يجتجوا ضد الإمبريالية والاستعمار اللذين تمارسهما الولايات المتحدة التي فرضت على بورتوريكو العيش في حالة من العبودية في ظل استعمار ينبغي اعتباره مخزياً بالنسبة للبلد يدعي أنه يدافع عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. ورغم ذلك، ففي قضية استعمار بورتوريكو، تعاملت الولايات المتحدة الناس كما لو كانوا عبيداً. فسلطتها مطلقة وتنكر جميع مبادئ حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. واستطرد قائلاً إنه ينبغي للجنة أن تطالب حكومة الولايات المتحدة بأن تمثل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وينبغي أن يعرف العالم بأسره أن المحاربين القدامى البورتوريكيين يرفضون الاستعمار والعبودية. فالاستعمار مظهر من مظاهر العنصرية ونظرية تفوق العرق الأبيض. وإن المحاربين القدامى البورتوريكيين ينادون إلى دعم قضية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو ويدعون إلى التضامن معها.

مشروع القرار A/AC.109/2017/L.12: قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن بورتوريكو

٧٩ - السيدة رودريغيز كامبخو (كوبا) قالت في سياق عرضها مشروع القرار A/AC.109/2017/L.12 باسم مقدميه إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحقق آمال الشعب البورتوريكي في التوصل إلى تسوية دائمة لوضعه الاستعماري، ويشكل ذلك مهمة ملحة مدرجة

٧٤ - السيدة فيلاسكيز رودريغيز (الجبهة الاشتراكية لبورتوريكو) قالت إنه يتعين توعية المجتمع الدولي بخطورة حالة حقوق الإنسان والحقوق المدنية السائدة في بورتوريكو. وأضافت أن إنشاء مجلس الرقابة والإدارة المالية لم يشكل فرض أداة سياسية فحسب، بل إنه اقتضى أيضاً تفعيل جهاز قمعي للتصدي للمقاومة والاحتجاج. وتابعت بقولها إن العديد من الأشخاص أُعتقلوا في الأسابيع الأخيرة على الرغم من جهل موظفي إنفاذ القانون بأسباب اعتقالهم. والأسوأ من ذلك أن الموقعين ظلوا رهن الاحتجاز لعدة أيام ولم يُسمح لهم بالاتصال بمحاميتهم أو بأسرهم. وسيزداد الوضع سوءاً لأن المقاومة لن تخمد. ولذا فثمة حاجة ملحة لإحالة قضية بورتوريكو إلى منطديات عليا لأن إيجاد حل للوضع الاستعماري لبورتوريكو مسألة تتعلق بحياة الملايين من الناس وسلامتهم. وقد فات الأوان لقطع المزيد من الوعود.

٧٥ - السيد بيتانكور (معهد التواصل الثقافي والتعاون والتنمية) قال إن التاريخ سيسجل شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ بوصفه بداية النهاية لاستعمار شعب بورتوريكو. وإن مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي فرضته الولايات المتحدة يثبت أن بورتوريكو لا تزال مستعمرة وإن اعتراف المجلس بعجزه عن تسوية حالة الإفلاس الذي اعلنته بورتوريكو بمقدار ١٢٣ بليون دولار قد هياً الفرصة للدفع قدماً بالجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار.

٧٦ - ومع ذلك، فقد نظمت الجهات المؤيدة لخيار الولاية برئاسة الحاكم حملة في شكل "استفتاء شعبي" وهمي أُجري في ١١ حزيران/يونيه، أي في نفس اليوم الذي نُظّم فيه استعراض يوم بورتوريكو في مدينة نيويورك. وبلغت نسبة المقترعين ٢٣ في المائة فقط؛ وفي جميع الأحوال، لا يمكن القبول بأي استفتاء شعبي بدون أصوات الناخبين في الشتات. وفي الوقت نفسه، سلط الجدل الدائر حول تسمية أوسكار لوبيز ريبيرا بطلا قومياً للحرية الضوء على

لمقدمي الالتماسات ويقترح تخصيص وقت إضافي للإدلاء ببياناتهم في الجلسات المقبلة. وقالت إن العلاقة الخاصة التي تربط كوبا بورتوريكو تعود إلى إنشاء البطل القومي الكوبي خوسيه مارتى للحزب الثوري الكوبي في عام ١٨٩٢؛ إذ شملت أهداف الحزب المساعدة في تحرير بورتوريكو، أحد البلدان الشقيقة الخاضعة للحكم الاستعماري الإسباني والاحتلال العسكري للولايات المتحدة. وأضافت أن القرار يشيد بالروح الوطنية للشعب البورتوريكي وبكفاح أبطال الاستقلال من أمثال فيليبرتو أوكيدا ريوس. وأن بلدها سيقف مع الشعب البورتوريكي دفاعاً عن حقه في تقرير المصير والاستقلال حتى تحقيق النصر النهائي.

مُنعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

في جدول أعمال اللجنة. وأضافت أن مشروع القرار يؤكد مجدداً أن الشعب البورتوريكي يشكل أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لها هوية وطنية خاصة بها، وأشار إلى أنه نظراً إلى استفحال الأزمة الاقتصادية والمالية، فالوضع الراهن لبورتوريكو يُقضي شعبها عن عملية صنع القرار اللازمة لتلبية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية الملحة ولتحديد مستقبله. وأردفت أن مشروع القرار أعرب عن القلق إزاء فرض كونغرس الولايات المتحدة مجلساً للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو. وأنه لاحظ أيضاً أن المحكمة العليا للولايات المتحدة اتخذت قراراً في قضية بورتوريكو ضد سانشيز فالي يقضي بأن المصدر الأصلي والنهائي لسلطة الحكومة في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة، وأن أي امتياز محدود يُمنح لبورتوريكو في مجال الحكم الذاتي يمكن لكونغرس الولايات المتحدة أن يلغيه بشكل انفرادي. وتابعت بقولها إن مشروع القرار يعرب مجدداً عن القلق من الإجراءات المتخذة ضد مؤيدي استقلال بورتوريكو، وتشمل القمع والترهيب وأخذ عينات الحمض النووي قسراً، وإنه يشجع على التحقيق في تلك الإجراءات بالجدية اللازمة وبالتعاون مع السلطات المختصة. وأضافت أن مشروع القرار يحيط علماً أيضاً بالإعلانات التي اعتمدها مؤخراً مؤتمرات القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة بلدان عدم الانحياز ويرحب بالإفراج دون شروط عن المناضل الوطني البورتوريكي أوسكار لوبيز ريبيرا. وأشارت إلى إضافة فقرة جديدة تلاحظ فيها أن الاستفتاء الذي أجرته حكومة بورتوريكو في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي شاركت فيه نسبة تقل عن ٢٣ في المائة من الناخبين، وفقاً لما ذكرته اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو، لم يكن الغرض منه المضي قُدماً بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقالت إن مقدمي مشروع القرار يأملون بأن يُعتمد بتوافق الآراء.

٨٠ - السيد ليو سونغ (الصين): قال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار.

٨١ - الرئيس: قال إن إكوادور انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٨٢ - أُعتمد مشروع القرار A/AC.109/2017/L.12.

٨٣ - السيدة رودريغيز كامبخو (كوبا) قالت إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء يدل على اتساع نطاق الدعم الذي تحظى به قضية بورتوريكو. وذكرت أن وفد بلدها يرحب بالإسهامات الهامة